التكامل الاقتصادي لدول القرن الإفريقي .. الواقع والآفاق (الجزء الأول)

التقرير الأسبوعي

الرقم: 5

إعداد: الكاتب والباحث / عبد الله الفاتح

تاريخ الإصدار: الثلاثاء 12 سبتمبر 2017

نبذة عن المؤسسة

الصومال الجديد مؤسسة أهلية غير ربحية تعمل في مجال الإعلام والبحوث والدراسات والتنمية البشرية، وتأسست المؤسسة على يد مثقفين وكوادر مهنيين صوماليين في العاشر من شهر مايو عام 2015، ويقع مقرها الرئيسي في العاصمة الصومالية مقديشو.

مقدمـة:

دعا رئيس الوزراء الإثيوبي هيلا ماريام ديسالين يوم الخميس الـ 17 من أغسطس المنصرم، لإنشاء مجموعة اقتصادية تضم كافة دول منطقة القرن الإفريقي.

وجاء ذلك في كلمة ألقاها خلال زيارته للعاصمة السودانية الخرطوم، أكد فيها أنه يطمع إلى إنشاء مجموعة اقتصادية على غرار الاتحاد الأوروبي واتحاد دول شرق آسيا، مشيراً إلى أن هذا المشروع سيصب في مصلحة الأمن والاستقرار بالمنطقة وسيضع حداً للفقر في المنطقة، ويرفع مستوى معيشة سكانها.

وأوضح ديسالين أن المؤتمر الاقتصادي لدول المنطقة المزمع عقده بالخرطوم في أكتوبر المقبل، سيسهم في بلورة مشروع التكامل للمجموعة الاقتصادية لدول القرن الإفريقي .

يحاول هذا التقرير تسليط الضوء على الدوافع وراء التكامل الاقتصادي بين دول القرن الإفريقي، كما يهدف التقرير إلى توضيح أبرز التحديات والمعوقات التي تواجه جهود التكامل، ومدى قدرة قيادات المنطقة للتغلب على تلك المعوقات واعتماد التكامل الاقتصادي كخيار استراتيجي لحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية في المنطقة.

☑ القرن الإفريقي الموقع والأهمية الاقتصادية:

القرن الإفريقي (Horn of Africa) هو المنطقة الواقعة على رأس مضيق باب المندب من الساحل الإفريقي والتي يحدها المحيط الهندي جنوباً، والبحر الأحمر شمالاً، وتتكون من دول الصومال، جيبوتي، إثيوبيا، إريتريا، إضافة إلى السودان وكينيا، وتمتد مساحة المنطقة ما

يقرب بـ 2 مليون كم ^{2}، وعدد سكانها يتجاوز 180 مليون نسمة وفقاً لمعظم المرجعيات الإحصائية الدولية.

وتفردت هذه المنطقة بمزايا جيوستراتيجية عديدة نظراً لخصائص موقعها الجغرافي المطل على المحيط الهندي ومضيق باب المندب المدخل الجنوبي للبحر الأحمر.

بجانب المساحة البرية الشاسعة التي تضمها المنطقة ومواردها وطاقاتها المادية والبشرية وقدراتها الكامنة على النمو والتطور.

وتكتسب منطقة القرن الإفريقي أهمية كبيرة من الناحية الاقتصادية، يجعل من المنطقة سوقاً مستقبلياً بالغ الحيوية للنشاط الاقتصادي والتبادل التجاري؛ مما يعزز رغبة دول المنطقة لإنشاء تكتل اقتصادي موحد.

ورغم ما تتمتع به المنطقة من موارد اقتصادية كافية لإشباع حاجاتها وتحقيق التنمية التي تتنافس بها المجتمعات والتكتلات الإقليمية الأخرى، غير أن أكثر هذه الموارد تذهب لإنتاج كماليات ودرجات من الرفاهية الفاحشة لبعض الأفراد والفئات السياسية والاجتماعية المتنفذة في المنطقة، بينما تعاني الأكثرية من نقص حاد وخطير في الحصول على كثير من السلع والخدمات الضرورية.

☑ مفهوم التكامل الاقتصادي:

تعددت بشكل كبير آراء وتعريفات الاقتصاديين حول مفهوم التكامل الاقتصادي، فالبعض استعمل مصطلح الاندماج، والبعض الآخر استعمل مصطلح التعاون، وآخرون استخدموا مصطلح التكتل الاقتصادي.

وبعيداً عن تلك الاختلافات والتباينات فإن التكامل الاقتصادي بمفهومه الحديث يبقى عملية سياسية واقتصادية واجتماعية مستمرة باتجاه إقامة علاقات اندماجية متكافئة بإنشاء مصالح اقتصادية متبادلة وتحقيق عوائد مشتركة من خلال تبني مزيد من التداخل بين هياكلها الاقتصادية والاجتماعية.

☑ شروط نجاح التكامل الاقتصادي:

تؤكد عديد من الدراسات العلمية أن نجاح التكامل الاقتصادي الإقليمي يتوقف على مجموعة من الشروط نذكر منها ما يلي:

1) التقارب الجغرافي:

يعتبر التقارب الجغرافي من أهم الشروط لنجاح التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول التي تصبو إلى تشكيل تكتل اقتصادي فيما بينها.

ويعد التقارب الجغرافي من دعامات التكامل بين الدول لسهولة الاتصال ونقل السلع والخدمات والعمالة داخل المنطقة التكاملية.

2) الإرادة السياسية:

تعد الإرادة السياسية من العناصر الأساسية لقيام التجمعات الاقتصادية كما أن غيابها يشكل من أهم أسباب فشل التكامل الاقتصادي.

3) تجانس الاقتصاديات القابلة للتكامل:

يجب أن يكون التكامل بين اقتصاديات ذات هياكل متجانسة وقابلة للتكامل، وهذا يعني خلق فضاء حقيقي متضامن من حيث لا وجود للاختلافات الاقتصادية بين الدول الأعضاء، وإلا سيسيطر اقتصاد بلد ما على اقتصاديات الدول الأخرى.

4) تناسب القيم الاجتماعية والثقافية:

يعتبر هذا العنصر عاملاً مهماً للتكامل الاقتصادي؛ حيث أن اختلاف العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية بين الدول المتكاملة يمكن أن يعيق عملية التكامل إلى حد كبير.

☑ مقومات التكامل الاقتصادي:

معروف أن إنشاء أي تكتل اقتصادي إقليمي يتطلب لعديد من العوامل والمتطلبات اللازمة لتطوير التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري بين الأعضاء ونقله إلى مستوى التكامل الاقتصادي لدول الإقليم، كما يتطلب الأمر لوجود تشريعات قانونية تحافظ على المصالح الاقتصادية والسياسية للدول الأعضاء، وفي يلي نستعرض بأهم المتطلبات والعوامل اللازمة لتحقيق مشروع التكامل الاقتصادي الإقليمي:

1. العامل القانوني والمؤسسي:

كما سبقت الإشارة فإن إنشاء التكامل الاقتصادي لدول القرن الإفريقي، يتطلب فعلاً التوافق على إطار قانوني يحدد حقوق ومسؤوليات الدول الأعضاء في المشروع، ويحل الخلافات والإشكالات التي تطرأ في المستقبل بين المجموعة الاقتصادية.

2. العامل الاقتصادي (التبادل التجاري والاستثمارات المشتركة):

إن تحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي لا يتوقف على توفر الإطار القانوني والمؤسسية للمشروع فحسب، بل إنه يعتمد على حجم التعاون الاقتصادي والاستثمارات المشتركة بين الدول الأعضاء.

كما أن حجم التبادل التجاري بين دول الإقليم ومدى الاعتماد على بعضها البعض في توفير احتياجاتها من السلع والخدمات يشكل عنصراً مهماً في تشجيع التعاون وتحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها.

3. العامل الأمني:

يشكل الأمن والاستقرار في المنطقة عوامل أساسية مهمة لتحقيق التكامل الاقتصادي لدول القرن الإفريقي؛ بحيث لا يمكن نجاح المشروع ما لم يتم تسوية المشكلات العالقة، وما لم تحقق دول المنطقة لدرجة عالية من الأمن والاستقرار السياسي.

4. العوامل اللوجستية المساعدة:

ومن الناحية الفنية (العملية) يتطلب تحقيق التكامل الاقتصادي بتوفر عوامل أخرى مساعدة تتمثل في البنية التحتية لدول المنطقة كالموانئ والمطارات والطرق، وبالإضافة إلى خدمات الاتصالات المختلفة وشبكات الكهرباء والماء وغيرها.

☑ دوافع التكامل الاقتصادي:

كثيرة هي الدافع والمسوغات المحفزة لبعض دول القرن الإفريقي كي تسعى بقوة نحو التكامل الاقتصادي، وفيما يلي استعراض لأهم تلك الدوافع:

I. الدوافع الاقتصادية:

ترجع الدوافع الاقتصادية إلى المزايا والمنافع التي يمكن أن تحقق عليها الدول المتكاملة مقارنة بما كانت تحصل عليها من مزايا ومنافع قبل تحقيق التكامل الاقتصادي، ونذكر منها الآتي:

1. الأثر الإنتاجي للتكامل الذي يؤدي إلى زيادة رفاهية الأعضاء كنتيجة طبيعية لزيادة إنتاج المشروعات ذات الكفاءة العالية.
2. الأثر الاستهلاكي للتكامل الاقتصادي؛ حيث يؤدي التكامل إلى زيادة رفاهية المستهلكين عن طريق إحلال السلع رخيصة الثمن محل السلع الغالية ، وزيادة حجم السلع المتاحة مع تحسين جودتها.
3. رغبة الدول المتكاملة في زيادة معدلات التبادل التجاري واكتساب قوة تفاوضية أفضل مع الدول الأخرى.
4. رغبة الدول الأعضاء في وضع خطط مشتركة لتحقيق التنمية الشاملة والاستفادة من اتساع حجم السوق الناجم عن إلغاء الحواجز الجمركية فيما بينها.
5. تسعى الدول من خلال التكامل الاقتصادي إلى تحقيق زيادة في معدلات النمو الاقتصادي.

II. الدوافع السياسية:

يعد التكامل الاقتصادي أساساً لتعزيز القوة السياسية للدول الأعضاء وتأثيرها في السياسة العالمية والمنظمات الدولية، وتحسين القوة التفاوضية لإيجاد علاقات اقتصادية وسياسية أكثر عدلاً وتوازناً على الصعيد الدولي والإقليمي.

☑ التطور التاريخي للتعاون الاقتصادي لدول القرن الإفريقي:

وفي ظل تلك التحولات والمتغيرات التي يشهدها العالم، استشعر عديد من دول المنطقة مبكراً بضرورة تعزيز التعاون المشترك لمواجهة الكوارث الطبيعية والتحديات الاقتصادية والاجتماعية في سبيل تحقيق التنمية الشاملة.

خاصة وأن المنطقة تعاني من آثار الكوارث الطبيعية والمجاعات الإنسانية المتكررة التي تعصف على المنطقة من حين لآخر، كما أن معظم دول المنطقة ما زالت تواجه لكثير من الصراعات والنزاعات المسلحة نتيجة لانعدام المشاريع التنموية وغياب الديمقراطية والحكم الرشيد؛ مما أدى إلى انتشار الإرهاب والتطرف والهجرة غير الشرعية.

❶ إنشاء الهيئة الحكومية للتنمية (IGAD):

وهذه العوامل من كوارث طبيعية ونزعات داخلية دفعت دول المنطقة نحو إنشاء الهيئة الحكومية للتنمية لمكافحة الجفاف والتصحر (IGADD) في عام 1986م، التي قامت في عضويتها كل من الصومال وجيبوتي وإثيوبيا والسودان وكينيا وأوغندا ثم التحقت بها إريتريا بعد استقلالها.

وبجانب مهمتها في مكافحة الكوارث الطبيعية، كان المقصود من إنشاء الهيئة أن تكون نواة لمشروع التكامل بين دول المنطقة في المستقبل، ولذلك تمثلت المهمة الأساسية للهيئة في تنسيق جهود الدول الأعضاء في 3 قضايا أساسية:

- الأمن الغذائي وحماية البيئة.
- الحفاظ على الأمن والسلام وتعزيز حقوق الإنسان.

- التعاون والتكامل الاقتصادي.

مرة أخرى اتفق رؤساء دول المنطقة في عام 1996م، على توسيع نشاط الهيئة وإضافة بعد سياسي واقتصادي لها، وقد تم إعادة هيكلتها لتضطلع بمهامها الجديدة، كما تم تغيير اسمها إلى الهيئة الحكومية للتنمية (IGAD).

وهناك جملة من الأهداف تسعى الهيئة إلى تحقيقها، ومن أبرزها:

- تعزيز استراتيجيات التنمية المشتركة والتوفيق بين السياسات الاقتصادية.
- توفيق السياسات المتعلقة بالتجارة والنقل والمواصلات والزراعة والموارد الطبيعية وحرية نقل البضائع والخدمات في المنطقة.
- إنشاء بيئة قادرة على جذب الاستثمارات الأجنبية.
- تعزيز البرامج والمشروعات لإنجاز الأمن الغذائي الإقليمي والتنمية المستدامة.

إلا أن نشاط المنظمة قد تعطل بشكل كبير في أعقاب اندلاع الحرب الإثيوبية والإريترية.

ومع ذلك كان للمنظمة دوراً كبيراً في إنهاء الصراع العسكري بين البلدين، كما أنها نجحت سياسياً في حشد الأسرة الدولية لدعم المبادرة الصومالية التي تكللت بنجاح في إعادة الدولة الصومالية ووضعها في الطريق الصحيح.

وفي السياق ذاته تبذل المنظمة جهوداً متواصلة لإيجاد حل سياسي للنزاع المسلحة والحرب الأهلية الدائرة حالياً في دولة جنوب السودان.

ويعتقد كثير من مسؤولي المنظمة "أن تسوية النزاعات الأهلية والإقليمية في منطقة القرن الإفريقي سيفتح الباب أمام التعاون الاقتصادي والتجاري لدول المنطقة والانطلاق نحو مشروع التكامل الاقتصادي المنشود.

ومن الناحية الاقتصادية تتحدث المنظمة عن استكمال الدراسات لإنشاء شبكة طرق حديثة تربط بين دول القرن الإفريقي، وأن كلفة المشروع بلغت بـ 300 مليون دولار أمريكي، ويقوم بتمويله الاتحاد الأوروبي، وترى المنظمة أن هذا المشروع سيكون مقدمة لكسر الحدود السياسية وتمازج الشعوب في المنطقة.

كما تخطط الهيئة تنفيذ مشاريع تنموية طموحة تتمثل في إلغاء الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء وإقامة مشاريع زراعية مشتركة وتوحيد المواصفات التجارية لمنتجات دول المنطقة بالإضافة إلى إلغاء تأشيرات الدخول للمواطنين، وهي تؤكد أن كل ذلك يأتي للوصول إلى التكامل الاقتصادي لدول القرن الإفريقي ولمساعدتها في الخروج من أزماتها الغذائية المتكررة.

ولا يفوتنا أن نذكر أن من أهم إنجازات الهيئة الحكومية للتنمية كان إقرار إنشاء آلية الوقاية من النزاعات والرد عليها (CEWARN) التي ابتدعت نظاماً حديثاً لجمع ورصد المعلومات بواسطة لجان قاعدية ثم تحليلها في لجان تجمع بين الأجهزة الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والجهات الأكاديمية ثم رفعها لأجهزة اتخاذ القرارات الوطنية والإقليمية لوضع تدابير وإجراءات فورية للوقاية من النزاعات وإنهائها في مهدها.

ورغم أن إنزال الآلية إلى الواقع ما زال يشوبها الكثير من الإخفاق، إلا أن تبني برتوكول الآلية تعتبر خطوة جيد في حد ذاتها.